

## Deal؟

إعداد صباح أيوب

ستكشف كيف سيساوم المجلس العسكري قبيل انتخاب الرئيس الجديد للحفاظ على مصالحه الاقتصادية تلك. فهل يدخل في صفقة مع الإخوان المسلمين للإتيان برئيس داعم أو حليف لهم؟. ويجب الكاتب «إن مصير المجلس العسكري وضباطه سيحدده مدى ذكاء وصبر الإخوان المسلمين في الأشهر القليلة المقبلة».

فهل «حان منتصف الليل عند سندريلا المجلس العسكري؟» كما يسأل ناغان براون في معهد «كارنغي». وهل سيواجه الضباط مصيراً مراً في الأشهر المقبلة؟ أم أن خيوط المساومة بدأت تنسج على قاعدة أن الإخوان لن يفرطوا بحلم وصولهم إلى السلطة ولذا سيعقدون صفقة العمر مع الضباط.

## الحصانة مقابل الاستقرار

جاك شانكر، في صحيفة «ذي غارديان» البريطانية، يعرض الضغوط الغربية الدبلوماسية التي تمارس على الإخوان منذ فترة من أجل ضمان حصانة ضباط المجلس العسكري وعدم محاكمتهم بعد انتخاب رئيس للبلاد. شانكر يكشف أن الخارجية البريطانية بحثت مع الإخوان عن موضوع حصانة الضباط. مدير معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن الأميركية مارك لينش يشرح لصحيفة «ذي واشنطن بوست» أن الإخوان «الذين يبدون براغماتيين للغاية الآن، هم في موقف قوي ويسألون المجلس حول عدد من القضايا كقبول المساعدات الأميركية مثلاً».

لكن لينش يتوقع أن يغير الإخوان من نهجهم المباشر ويدخلوا في مساومة كبيرة مع المجلس العسكري قريباً تضمن للضباط حصانتهم وتبقى على استقرار البلاد.

المعلق في مجلة «ذي نايشن» الأميركية، روبرت دريفوس، يشهر موقفاً معادياً للإخوان. في مقال على مدونته بعنوان «ضد الإخوان المسلمين»، يشرح دريفوس لماذا يرفض سياسة الإخوان بشكل عام ويخشى تسلمهم الحكم في مصر وتونس وليبيا وسوريا وفلسطين المحتلة وغيرها، ويقول إن «مشكلة الإخوان هي في أن سياساتهم تركز على الدعم اللامحدود للرأسمالية والاقتصاد الحر وعلى مبادئ محافظة جداً في الشؤون الاجتماعية». دريفوس يحذر من ازدياد أجبية الإخوان في مصر، التي برزت في القرارات المتناقضة بشأن ترشيح أحد الأسماء لرئاسة الجمهورية إضافة إلى ترجيح الكثيرين دخولهم في صفقة مع العسكر لضمان بقائهم في الحكم مقابل حصانة الضباط.

«جيشي مصر». إذ حسب سميث «هناك جيشان في مصر، الأول هو الممثل بضباط المجلس العسكري الذي تتعامل معه الإدارة الأميركية وسياسيوها بهدف منع الجيش الثاني من الصعود». فمن هو الجيش الثاني؟ يقول سميث إنهم «مجموعة من الضباط الشباب الطامحين لاستعادة دور مصر القيادي في العالم العربي والذين تجول في مخيلتهم فكرة الانقلاب على الضباط الحاليين وفرض قواعدهم وأجندتهم المختلفة». «تخيلوا لو قاد هؤلاء الضباط نظاماً إسلامياً، وأمة من 80 مليون نسمة على حافة الإفلاس وتهدد بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل؟» يسأل سميث، ويردف «لذا، ما يسعى إليه المجلس العسكري المصري والبيت الأبيض حالياً هو الحفاظ على المباركية من دون مبارك». مشكلة جديدة لفت إليها جيفري فلايشمان، في

مصريتان  
تمران من  
إمام جدارية  
تنتقد المجلس  
العسكري (عمر  
عبدالله دلش  
-رويترز)

المجلس العسكري  
هو واشنطن يسعيان إلى إبقاء  
المباركية من دون مباركمصير الضباط سيحدده  
مدى ذكاء وصبر الإخوان  
في الأشهر المقبلة

صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، في إطار تمسك المجلس العسكري بالسلطة وهي المكاسب الاقتصادية التي يحققها الضباط. فلايشمان يلفت إلى هيمنة الضباط على قطاعات ومنتجات «لا تربطها عادة بالمدلات العسكرية» مثل زيت الزيتون، والأسمدة، والتلفزيونات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والسجائر والدواجن والخبز والمياه المعدنية والملابس الداخلية، فيما تحتل تلك المؤسسات المرتبطة بالضباط ما يراوح بين 10 و40% من الاقتصاد المصري، يقول الكاتب مستذكراً رفض الضباط هيمنة جمال مبارك على بعض الشركات وقطاعات الإنتاج وعدم تأييدهم لخلافة والده قبل الثورة. فلايشمان يردف أن «الأسابيع المقبلة

## «النهضة» يتخلى عن الشريعة؟

«أول خطوة كحزب حقيقي في الحكومة فضل الواقع على الأيديولوجيا». وتضيف «إذا استمر الغنوشي على هذا الخط فإن تونس ستبقى نموذجاً يحتذى يتخطى إشعاعها حدودها الجغرافية». رد غابدا جاء على بعض نقاط الافتتاحية التي قالت إن «النهضة برهن عن مسؤولية في قراره»، لكن الصحافية سألت «أين هي المسؤولية عندما لم تفعل الحكومة شيئاً إزاء اعتداءات السلفيين على بعض الفنانين خلال التظاهرات الأخيرة؟». وتضيف «ماذا عن مسؤولية النهضة أمام أحداث كلية منوبة والمتظاهرين الذين اعتدوا على عميد الكلية». وتعدد الصحافية أمثلة أخرى حيث لم يتحمل حزب النهضة أو الحكومة بقيادةه المسؤولية اللازمة عن بعض الأحداث. «الكلام لا ينفع بعد أن يقع السوء»، تخلص غابدا. وتقول إما أن كاتب افتتاحية «لو موند» يسخر من إنجازات «النهضة» بطريقة مبطنّة أو أنه لا يعيش في تونس ولا يرى ما يحصل فعلياً فيها!

وما تتضمنه من «غموض». بريزيون يقول إن المادة تضمن أن دين الدولة هو الإسلام من دون أن تجعل من تونس دولة إسلامية في حكمها ومؤسساتها. الكاتب يشرح أن هذه المادة هي من «أعلى ما تبقى من ميراث الحبيب بورقيبة». لذا يردف «كان من الصعب على النهضة أن يمس بها فيتسبب في شرح سياسي واجتماعي في البلد». بريزيون يلفت إلى أن المادة الأولى يجب أن تقرأ في الإطار العام للدستور ككل وترتبط ببعض المواد الأخرى التي ترجع بعض الأحكام كالأحكام الشخصية، مثلاً إلى الدين الإسلامي لأنها تفرض خضوع المواد للمادة الأولى من الدستور. بهذا، لا يستبعد الكاتب أن تلقي الشريعة بظلالها على الدستور التونسي حتى لو لم تذكر حرفياً في مادته الأولى.

وبالعودة إلى الجدل الصحافي الذي تلا إعلان الغنوشي، برز مقال للصحافية التونسية الفرنسية، لور غابدا، على موقع «نواة» التونسي. غابدا ردت على افتتاحية «لو موند» التي احتفلت بالقرار «التاريخي» الذي أقره حزب «النهضة». افتتاحية «لو موند» بعنوان «هؤلاء الإسلاميون الذين يرفضون الشريعة» تعظم خطوة «النهضة» وترى فيها

«لو موند» حيث «تنازل النهضة عن الشريعة» وامتدحت هذه «الخطوة التاريخية»، أما «فرانس 24» فأتت في الأمر «حسابات سياسية» لحزب «النهضة». وموقع «رو 89» اعتبر أن «من المبكر الحديث عن تنازل النهضة عن الشريعة». مقال «لو نوفيل أوبسيفاتور» نقل ارتياح المعتدلين لخطوة «النهضة» التي كبحت جموح «صقور الحزب من المتطرفين». «ليبيراسيون» نقلت جزءاً كبيراً من كلام الغنوشي التطميني في مؤتمره الصحافي، ثم سألت «هل تعتبر ذلك انتصاراً للحداثيين؟». وأجابت «لم تزل صيحات الانتصار من جانبهم لكنهم رحبوا بالأمر»، ناقلة ما جاء على لسان بعض المعارضين لإدخال الشريعة في الدستور بأن «المهم هو في التطبيق وليس في إطلاق الشعارات والكلام فقط». إيزابيل ماندرو في «لو موند»، حذرت من «استمرار التوتر مع السلفيين»، وخصوصاً أنه حسب الكاتبة، هناك انقسام بين الإسلاميين حول مسألة الشريعة والدستور.

أما تييري بريزيون على موقع «رو 89» فأكد أن «النهضة بقراره هذا لم يتخط الحدود التي تفصل بين الديمقراطية والدولة الدينية»، لكن المقال يعود إلى المادة الأولى من الدستور



تونس تُبعد شبح «الشريعة» عن دستورها، خبر أثار جواً احتفالياً في الصحف الفرنسية، فيما سجل البعض تحفظات وخشية من الإبقاء على التطرف في الأداء ومن الالتفاف على الدستور. فهل ما جرى مجرد حسابات سياسية أم انتصار التحديثيين على صقور «النهضة»؟

بعد إعلان راشد الغنوشي، بداية الأسبوع الماضي، أن الدستور التونسي الجديد سيحافظ على المادة الأولى من دستور عام 1959 التي تضمن أن الدين الإسلامي هو دين الجمهورية التونسية من دون أي ذكر للشريعة أساساً للحكم والتشريع، رُحبت الصحف الفرنسية السائدة بالإعلان. مجلة «لو نوفيل أوبسيفاتور» هلت لـ«ترجع الإسلاميين عن الشريعة لصالح التحديثيين». «ليبيراسيون» شرحت «لماذا لن تدخل الشريعة في الدستور التونسي» مرددة ما أعلنه الغنوشي من أنه «لا يريد انقسام البلد والشعب حول هذه النقطة».